

جمهورية مصر العربية  
مجلس الشعب  
الأمانة العامة

---



محاضرة  
الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور  
رئيس مجلس الشعب

فى  
ثقافة حقوق الإنسان

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٨ )



**محاضرة**

**الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور**

**رئيس مجلس الشعب**

**في**

**ثقافة حقوق الإنسان**

**(مكتبة الإسكندرية: ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨)**





## ثقافة حقوق الإنسان

---

### السيدات والسادة

يسعدني أن أتحدث إليكم في هذه المكتبة العريقة التي تستعيد أمجادها التاريخية في البحث العلمي والثقافة والتتوير.. وحديثي إليكم يتعلق بموضوع بالغ الأهمية لمصر وللعالم كله على حد سواء، ألا وهو موضوع "ثقافة حقوق الإنسان". وتسطع أهمية الموضوع في تزامن اجتماعنا هذا مع الذكرى الستين للاحتفال بمضي ستين عاما على إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مما يفتح المجال لتقييم انجازاته وتحليل تحدياته واستشراف مستقبله. إن البعد الثقافي لحقوق الإنسان في تقديري يمثل القاسم المشترك لفهم كل من إنجازات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحدياته أو التنبؤ بمستقبله. فتقافة حقوق الإنسان هي من أهم القضايا الجوهرية التي تؤثر في

## ثقافة حقوق الإنسان

---

الوعي الجماهيري بقيم حقوق الإنسان التي يرتبط الإيمان بها بدرجة ممارستها في الواقع العملي.

يثير الحديث عن ثقافة حقوق الإنسان كثيراً من الإشكاليات تختص منها بجانب على قدر كبير من الأهمية.

**أولها : التشكيك في عالمية حقوق الإنسان، على**

أساس بأن المبادئ القانونية التي تضمنتها الوثائق الدولية المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان تترجم إلى حد كبير أفكاراً عن الفرد والمجتمع والدولة تستمد مصدرها من الثقافة الغربية مهما كانت هذه الوثائق الدولية قد تم التصديق عليها بواسطة دول تمثل ثقافات مختلفة. وقد قيل تبعاً لذلك بأن نظام القيم التي تعكسه المبادئ القانونية للوثائق الدولية لحقوق الإنسان لا يستمد جذوره من ثقافة معظم الأمم غير الغربية، الأمر الذي يجرد هذه المبادئ من الصحة العالمية لأنها تعتمد على تفسير خاص لحقوق الإنسان يرتبط بثقافات غربية تتصف بالاستعلاء وتحتمى وراء

## ثقافة حقوق الإنسان

---

الأيدولوجية السياسية الليبرالية والديانة المسيحية، لكي  
تضفي الصفة العالمية على معتقداتها. وقيل بأن القول  
بعالمية مبادئ حقوق الإنسان جاء لتحطيم التنوع بين  
الثقافات ولفتح الطريق نحو القول بتجانس ثقافي يرتد إلى  
أصل واحد . وقد انعكس هذا الجدل في بداية الأمر أثناء  
الحرب الباردة في شكل اتهامات سياسية وتصريحات  
عدائية بين العالم الشيوعي الشرقي والعالم الديمقراطي  
الغربي . ولما انتهت هذه الحرب بزوال الاتحاد السوفيتي  
انتقل الجدل بحدته بين أطراف أخرى هي الشمال  
والجنوب تارة وبين الشرق والغرب تارة أخرى ثم بين  
الإسلام والغرب.

ونقطة البدء في تحليل هذه المسألة المهمة هي أن  
نتذكر أن إعلان وبرنامج العمل الذي أقره المؤتمر الثاني  
للأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام ١٩٩٣  
قد أكد بوضوح مبدأ ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية



## ثقافة حقوق الإنسان

---

والدينية للشعوب مع التأكيد في ذات الوقت على أن هذه الخصوصيات لا تخل أو بالأحرى لا ينبغي أن تخل بعالمية حقوق الإنسان. كما أن قرارات وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان ثم مجلس حقوق الإنسان في جنيف، تبدو كلها قد حسمت وجوب احترام الخصوصيات الثقافية والدينية للشعوب لدى تناول موضوعات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن واقع الممارسة الدولية بدا في شكل آخر؛ شكل يلخصه مفهوم قائم على صراع الحضارات أو الثقافات، وعلى التناقض الذي تعبر عنه الممارسة بين عالمية حقوق الإنسان من جهة، والخصوصيات الثقافية والدينية للشعوب من جهة أخرى. وربما كان أبرز دليل على ذلك ما بات يطلق عليه بظاهرة "ازدراء الأديان" "defamation of religions" التي تمارسها بعض الدوائر الغربية تحت ستار حرية التعبير. فمثلا إن فيلم "فتنة" الذي وضعه نائب برلماني هولندي

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )



## ثقافة حقوق الإنسان

---

متطرف في عدائه للإسلام ومن قبله الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم لهما مجرد نموذجين من بين تجاوزات عديدة للحدود القانونية لحرية التعبير جاءت محتمة بفكرة العالمية التي تتمتع بها حقوق الإنسان.

والواقع أن المشكلة التي يثيرها الفهم السطحي والمخل لحرية التعبير بوصفها أحد حقوق الإنسان، هي بالأساس مشكلة قانونية في عدم فهم كافة النصوص الدولية ذات الصلة بشكل متكامل. فالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يضع لحرية التعبير ضوابط ويسمح بفرض قيود عليها في حالات معينة، بل إنه يوجب حظر أشكال محددة من التعبير إذا ما كانت تمثل حضا على الكراهية العرقية أو الدينية. كما أن حرية التعبير لا يجوز أن تقيد من حرية العقيدة مما مؤداه أن حرية التعبير لا يجوز أن تمس بالمشاعر الدينية على نحو يمس حرية العقيدة . كل هذا في

## ثقافة حقوق الإنسان

---

الوقت الذي تعتبر فيه السخرية من الشخصية اليهودية في بعض التشريعات الأوروبية تحريضا على الكراهية الدينية وعداء للسامية يستحق العقاب، وهو ما ينم عن ازدواجية المعايير في التعامل مع الأديان والثقافات التي تركز عليها.

وتقديري أن هذه المسألة تجاوزت الأبعاد القانونية لكي تلاحقها أبعاد سياسية وثقافية يجب حسمها حتى لا تستخدم مبادئ حقوق الإنسان ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان. وقد انعكس ذلك في أن اللجان التعاهدية لحقوق الإنسان التي تشرف على اتفاقيات حقوق الإنسان لم تخول صلاحية إصدار قرارات تفسيرية ملزمة للجميع. ومن الجدير بالملاحظة - والتعجب - أن معظم الدول التي تتشدد بحقوق الإنسان وتلقي فيها الدروس والعظات كل حين هي ذاتها التي ترفض الاحتكام للآليات التعاهدية الدولية بشكل ملزم في هذا الخصوص. يبقى إذن أمام

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )

## ثقافة حقوق الإنسان

---

المتضررين من إهانة معتقداتهم واستباحة ثقافتهم أن يلجأوا إلى القضاء الوطني في الدول التي يقيمون بها. ولكن القضاء الوطني مهما كان مستقلاً ومحايداً، فإنه يظل نبت بيئة ثقافية يصعب أن يفكر خارج إطارها. والبيئة الثقافية الغربية بشكل عام تتسم بأنها فصلت الدين عن الدولة منذ الصراع بين السلطتين الدينية والمدنية إبان العصور الوسطى. ولذلك أصبح الدين في مجتمعاتهم مسألة فردية بحتة ولا تحظى بحماية خاصة أو دور في مؤسسات الدولة وحياة المجتمع. هذا الفارق الثقافي والتاريخي المهم بين الدول الغربية من جهة والعالم العربي والإسلامي من جهة أخرى كان مصدراً للعديد من التناقضات وسوء الفهم. فالثقافة الغربية بشكل عام تنظر لفكرة الدين بوصفها عبئاً على حرية الفكر وقيداً على مسار التقدم. ومن هنا تتطبع نظرة المجتمعات الفردية



## ثقافة حقوق الإنسان

---

للإسلام والمسلمين بمسحة سلبية سلفاً. وهي مسحة سلبية موروثة من علاقة أوروبا بالدين بشكل خاص.

بالطبع هذا لا ينفي أن العالم العربي والإسلامي يعاني هو الآخر من ظاهرة التطرف الديني، والتي بدورها تغذي الانطباع السلبي للغرب عن موقف الإسلام والمسلمين من حقوق الإنسان.

والفكرة الجوهرية الأولى التي ينبغي أن ننطلق منها جميعاً هي أن حقوق الإنسان ليست مفهوماً غربياً، وإنما هي إرث مشترك للإنسانية انطلق من ثقافة الأمم والحضارات والثقافات عبر التاريخ. بالطبع تختلف المسميات، ولكن جوهر حقوق الإنسان ما هو إلا الحرية والعدل والمساواة والكرامة والتضامن.

هذه المبادئ الخمسة هي جوهر وقلب معظم الحضارات والثقافات إن لم يكن كلها. ولذلك، فإن الانطباع

## ثقافة حقوق الإنسان

---

السائد بأن حقوق الإنسان فكرة غربية أو أن منشأها هو الدول الغربية، إنما هو انطباع خاطئ وعلينا أن نبذده. وقد جرت عدة محاولات لتبديد هذا الانطباع منها الاستناد إلى الطبيعة الإنسانية والمستقلة عن أي انتماء اجتماعي، ومنها التفكير الأخلاقي والسياسي الغربي. ويبدو أن هذه المحاولات لم تجد تفسيراً مقنعاً لهذه العالمية، مما جعل البعض يتطلب للتسليم بعالمية حقوق الإنسان إمكان التعرف على حقوق الإنسان خارج الإطار التاريخي والثقافي الذي أعلنت فيه هذه الحقوق. وفي هذا السياق قامت معارضة ضد الطابع العالمي لحقوق الإنسان بناء على عدة حجج . أولها : أن التمتع بالحقوق المدنية والسياسية يتوقف على توافر التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وثاني هذه الاعتراضات أن الشعوب المستعمرة أو التي ترزح تحت الاحتلال لا تتمتع إلى حد كبير بحقوق الإنسان، وثالث هذه الاعتراضات أن حقوق

## ثقافة حقوق الإنسان

---

الإنسان وإن كانت قد كفلتها مختلف الوثائق الدولية . إلا أن مصدرها يكمن في الثقافة الغربية مهما صدقت على هذه الوثائق دول ذات ثقافات مختلفة ، وهو ما يضيف النسبية على الطابع الثقافي لحقوق الإنسان والأمر الذي ينعكس على تفسير حقوق الإنسان .

ورغم كل هذه الحجج فقد صمد شعار عالمية حقوق الإنسان أمام الرد على هذه الاعتراضات ، فالاعتراض الأول حسمه مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٣ الذي أكد المساواة بين كافة أنواع حقوق الإنسان والاعتماد المتبادل بينها، والاعتراض الثاني رد عليه بأن حق تقرير المصير هو من حقوق الشعوب وقد أكدته المادة ١/١ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، وبمقتضى هذا الحق تحدد الشعوب بحرية نظامها السياسي وتكفل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.



## ثقافة حقوق الإنسان

---

وأما الاعتراض الثالث الخاص بالطابع النسبي لثقافة حقوق الإنسان فيرد عليه بأن حقوق الإنسان تعكس التنوع الثقافي والتفاعل بين الثقافات، الأمر الذي أدى إلى قيام عالمية حقوق الإنسان عبر عدة ثقافات " - Trans Culturelle" ولو نظرنا إلى منظومة حقوق الإنسان كما عرفها الإعلان العالمي وسائر الوثائق الدولية، سوف نجد أن الأفكار التي تضمنتها هذه المنظومة قد سلكت في الزمان وفي المكان نهجا طويلا وتطورت وازدهرت على أيدي مختلف الثقافات حتى أصبحت جزءا من النسيج الثقافي لمختلف الأمم. ولا يجوز الخلط بين الإيمان العالمي بحقوق الإنسان عبر الثقافات المتنوعة وبين الالتزام باحترام حقوق الإنسان وهو ما يتطلب توافر حد أدنى من الشروط التي تجعل الوفاء بحقوق الإنسان أمرا واقعا من خلال الممارسات العملية حتى تنتقل من مجرد شعار إلى التطبيق الأمين . وبناء على ذلك، فإن النسبية الثقافية التي

## ثقافة حقوق الإنسان

---

يروج لها البعض تتجاهل القيم المشتركة بين الثقافات، وعملية التفاعل الثقافي .

وللتأكيد على أن عالمية حقوق الإنسان جاءت عبر ثقافات متعددة ، وأنها لا تنفى الخصوصيات الثقافية للشعوب، فقد اتجهت بعض المنظمات الإقليمية إلى إقرار وثائق تعبر عن إيمان ثقافة هذا الإقليم بحقوق الإنسان . وقد بدأت المبادرة على يد مجلس أوروبا سنة ١٩٥٠ بإقرار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ، وتبعتها الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سنة ١٩٦٩ . وبعد أن كانت الأمم المتحدة غير مرحبة بهذا النوع من الاتفاقيات الإقليمية دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٧ الدول التى تقع فى أقاليم لم تتوافر فيها بعد اتفاقات بشأن حقوق الإنسان أن تنظر فى إقرار هذه الاتفاقات لإعلاء وحماية حقوق الإنسان . فجاءت منظمة الوحدة الأفريقية وأصدرت سنة ١٩٨١ الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان ،

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )

## ثقافة حقوق الإنسان

---

وقامت جامعة الدول العربية فأصدرت ميثاقا عربيا لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٧ ثم جددت هذا الميثاق بميثاق آخر اعتمدته القمة العربية في مايو سنة ٢٠٠٤ أصبح نافذ المفعول منذ عدة شهور . وقد أكدت ديباجة هذا الميثاق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويكشف هذا الاتجاه نحو الإقليمية في حماية حقوق الإنسان إلى الاعتزاز بالطابع الثقافي لشعب كل إقليم عند إقرار اتفاقيته أو ميثاقه بشأن حقوق الإنسان . ولا تعنى هذه الإقليمية الانقلاب على عالمية حقوق الإنسان بل على العكس من ذلك فقد جاءت تأكيدا لها من المنظور الثقافي الإقليمي . ولا أدل على ذلك من أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر سنة ٢٠٠٤ والنافذ المفعول في سنة ٢٠٠٨ قد نص في المادة ٤٣ منه على أنه لا يجوز تفسير



## ثقافة حقوق الإنسان

---

هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التى تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها فى المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التى صدقت عليها وأقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات. وعلى هذا النحو فإن عالمية حقوق الإنسان لا تركز على قاعدة ثقافة واحدة بعينها.

ويجب أن يكون مفهوما أن فكرة العالمية فى حقوق الإنسان التى لا تتناقض معها فكرة الإقليمية تنطوى على الإيمان بالتعددية الثقافية والإقرار بالتنوع الثقافى الذى يضيف للفهم العالمى لحقوق الإنسان ، ويساعد فى جعل تلك الحقوق حاملة لملامح العالمية الحقه ، وضامنة لسلامة إدراكها وفهمها واحترامها، باعتبارها فكرة نابعة عن القيم العميقة التى يشترك فيها كل الأديين ، على رأسها كرامتهم الإنسانية . وهو ما يدعو جميع الثقافات مهما

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )

## ثقافة حقوق الإنسان

---

تتوعد إلى أن تتأذى من الاعتداء على قيمها المشتركة من خلال ممارسات تفرز شرعية دولية مزدوجة المعايير .

### السيدات والسادة

إن الإشكالية الثانية في ثقافة حقوق الإنسان هي  
في اكتشاف تراثنا وقيمنا في ضوء المفاهيم المعاصرة  
لحقوق الإنسان، وذلك بهدف استعادة ما اسميه "بالشرعية الثقافية" لمبادئ حقوق الإنسان في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، بغية توفر آليات قوية لحماية هذه الشرعية والشرعية الثقافية وحدها لا يمكن أن تكون بديلا عن الشرعية القانونية الوضعية ، لأن الأخيرة هي التي تترجم الشرعية الثقافية إلى مبادئ قانونية ملزمة . فالأفراد يتمتعون بالحقوق والحريات بناء على إرادة المشرع الدستوري لا بناء على أفكار القانون الطبيعي التي قالت بوجود حقوق طبيعية سابقة على القانون ، فهذه الحقوق

## ثقافة حقوق الإنسان

---

مهما ارتدت في الضمير الإنساني منذ أكلها العصر القديم والفلسفة اليونانية والرومانية ، وفلسفة العقد الاجتماعي ، إلا أن ذلك لا يتعدى مجال التفكير الثقافي الذي يحتاج إلى إطار قانوني يمدّه بصفة الإلزام . وقد كفلت المواثيق الدولية هذا الإطار القانوني لكي يضمن على الشرعية الثقافية شرعية قانونية جوهرها تكفل إعطاء الحماية القانونية للمدلول الثقافي لحقوق الإنسان . وبهذه الشرعية تجاوزت فكرة حقوق الإنسان حدود المجال الثقافي المجرد إلى المجال القانوني الوضعي الذي يتصدره الدستور . وقد تم هذا الانتقال بإرادة الشعب عبر تاريخ طويل من النضال والكفاح أفرز العديد من الوثائق الوطنية مثل العهد الأعظم (ماجنا كارتا) الذي استخلصه بارونات إنجلترا للحد من سلطة الملك جون سنة ١٢١٥ ، وإعلان الحقوق سنة ١٧٧٦ بالولايات المتحدة الأمريكية ، وإعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن سنة ١٧٨٩ ، ثم جاء

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )



## ثقافة حقوق الإنسان

---

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وترجمة مبادئه في عهدين دوليين سنة ١٩٦٦ كرد فعل للويلات التي عاشتها الإنسانية في الحرب العالمية الثانية.

وواقع الأمر ، فإن الشرعية القانونية أيسر منالاً بكثير من "الشرعية الثقافية"، إذ يكفي التضديق على معاهدة ما أو إصدار تشريع معين لكي يصبح مضمونه ملزماً من الناحية القانونية. أما الشعور العام لدى طوائف الشعب بأن مبدأ ما هو التزام مشروع في ضوء ثقافة وقيمة تاريخية، فهذا شأن آخر، أخطر وأهم .

إن فلسفة القانون تقوم جوهرها على مدى استقرار الإلزامية في وجدان المخاطبين بأحكامه. فالخير كل الخير يكون في تشريعات تتبنى على شعور صادق بأن أحكامها تعبر عن موروثة التاريخي وشخصيتنا الحضارية.

## ثقافة حقوق الإنسان

---

ومن ثم فإن أية انتهاكات لحقوق الإنسان لا تعبر فقط عن انتهاك الشرعية القانونية بقدر ما تعبر في ذات الوقت عن الخروج على الشرعية الثقافية .

وقد عيّنت المحكمة الدستورية العليا في مصر بأن تتخذ من الشرعية الثقافية لحقوق الإنسان مرجعية لها في تفسير الدستور ، فانتهت في مقام تفسير النصوص الدستورية إلى أن النص في الدستور على خضوع الدولة للقانون يعني عدم إخلال تشريعاتها بالحقوق التي يعتبر التسليم بها في الدول الديمقراطية ضماناً أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المستقلة. وهذا القضاء يعني أن المحكمة الدستورية العليا في مصر قد اتخذت من احترام حقوق الإنسان معياراً وضابطاً لرقابتها الدستورية على التشريعات دون حاجة إلى نص دستوري يوجهها إلى ذلك ، وهو ما يعني تطابق الشرعية الثقافية مع الشرعية الدستورية لدى هذه المحكمة . وقد اهتمت بعض الدساتير

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )

## ثقافة حقوق الإنسان

---

بتقنين هذا المعيار في التفسير مثل الدستور الألماني (المادة ٢٥) تنص على أن القواعد العامة في القانون الدولي التي تتضمن عناصر حماية حقوق الإنسان لها أثر مباشر في الجمهورية الاتحادية الألمانية.

إن تراثنا الثقافي غني بسوابقه ومبادئه في مجال حقوق الإنسان حتى ولو كانت المصطلحات المستخدمة ليست هي مصطلحات العصر الحديث. ولكن المصطلحات في النهاية إن هي إلا مجرد أدلة على المعاني وليست هي المعاني ذاتها. والعبرة كما يقول الأصوليون هي بالمضمون والمعاني وليست بالأشكال والمباني.

بل إنني أقول بأننا لو حللنا ثقافتنا العربية والإسلامية بعمق لوجدنا أن مفاهيم حقوق الإنسان فيها أكثر تقدماً وإنسانية من العديد من المفاهيم المعاصرة. وأوضح مثال قاطع على ذلك هو وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

## ثقافة حقوق الإنسان

---

والثقافية في النظام القانوني الدولي لحقوق الإنسان بالمقارنة مع وضعها في الثقافة الإسلامية.

إن أساس الثقافة القائمة على القيم الدينية يرتكز على الإنسان. والحياة الإنسانية هي نقطة البدء في كافة الأديان السماوية الإسلام والمسيحية واليهودية.

وثقافتنا تركز في جوهرها على القيم الإسلامية. وقد أعطت الإنسان حق قدره "فالوقف الإسلامي" هو أول مؤسسة أهلية تحقق واجب التعاون بين أفراد المجتمع من أجل كفالة احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء. وكان هذا قبل اكتشاف دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بقرون عديدة . ونجد على سبيل المثال قول الحق تعالى : " والذين في أموالهم حق معلوم " للسائل والمحروم" (سورة المعارج ، الآيتان ٢٤ و ٢٥). وعلى أساس هذا القول اعتبرت الزكاة أحد أركان الإسلام، ووضعت الشريعة الإسلامية نظاما قانونيا لها. هذا بينما

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )



## ثقافة حقوق الإنسان

---

جاء العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد ذلك بحوالي أربعة عشر قرنا لكي يعترف بهذه الحقوق اعترافا تعاهديا من الذين صدقوا على هذا العهد. وأما موقف الفقه الانجلو سكسوني فانه مازال حتى الآن يتشكك في الطابع القانوني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل ويعتبرها مجرد تطلعات أو أهداف أكثر منها حقوقا والتزامات. ولا زال الفقه الدولي المعاصر يكافح من أجل إثبات قابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتقاضى . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصدق بعد على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ودون استطراد في المنظور الإسلامى لحقوق الإنسان، لقد رفعت العقيدة الإسلامية شأن الإنسان . فقد كرمه الله سبحانه في قوله تعالى "وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ" (سورة البقرة ، الآية ٣٤) وقوله تعالى "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ

## ثقافة حقوق الإنسان

---

لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً " (سورة البقرة ، الآية ٣٠). وقوله تعالى " مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا " (سورة المائدة ، الآية ٣٢) وأكدت العقيدة الإسلامية مبدأ المساواة، ومن أمثلة التدليل على ذلك قوله تعالى "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ " (سورة الحجرات ، الآية ١٣) وقال صلى الله عليه وسلم " لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) وأعلنت الثقافة الإسلامية حرية العقيدة ، إذ قال جل شأنه " لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ " (سورة البقرة ، الآية ٢٥٦) وأعلنت حرية التعبير ، في قوله تعالى "وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" (سورة آل عمران ، الآية ١٠٤) وتأكدت حدود حرية التعبير في قوله تعالى " وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )

## ثقافة حقوق الإنسان

---

دُونَ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ " (سورة الأنعام ، الآية ١٠٨) وقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ " (سورة الحجرات ، الآية ٦) . وأكدت العقيدة الإسلامية حرية التنقل في قوله تعالى " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ " (سورة الملك ، الآية ١٥) . وأكدت العقيدة الإسلامية حق الاستعانة بمدافع في قوله تعالى في مقام الحديث عن نبيه موسى عليه السلام : " قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ " ، " وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ " ، " قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِيلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعُكُمَا الْغَالِبُونَ " (سورة القصص ، الآيات ٣٣ و ٣٤ و ٣٥) . هذه بعض أمثلة تؤكد أن العقيدة الإسلامية التي تركز عليها الثقافة الإسلامية

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )

## ثقافة حقوق الإنسان

---

عرفت مبادئ حقوق الإنسان قبل أن تأتى المواثيق الدولية بإعلانها ، فقد أكدت من خلال قيم الإسلام مبادئ أن الأصل فى الإنسان البراءة ، وشرعية الجرائم والعقوبات ، والمسئولية الشخصية ، وتفسير الشك لصالح المتهم والحق فى الحياة الخاصة، وكفلت حق التعلم .

والمطلعون على تاريخ الإسلام يعرفون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عن "حلف الفضول" الذى أبرمته قبائل قريش قبل الإسلام لرد الحق لصاحبه والوقوف بجانب كل مظلوم ، فقد أثنى عليه وقال عنه الرسول "هذا حلف لو دعيت إليه فى الإسلام لأجبت" . ومعنى هذا أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذها . ومعناه أيضا أن مصدر الشئ لا يهم وإنما المهم مضمونه ومعناه أيضا أن لافتة "إسلامى" ليست شرطا لا غنى عنه طالما كان مضمون القاعدة أو النظام أو السياسة أو التوجه محل البحث قد اتفق مع أهداف ومقاصد الشريعة السمحاء .

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )



## ثقافة حقوق الإنسان

---

إن مفهوم الحقوق فى الإسلام بالغ القداسة إلى حد أن حقوق العباد مقدمة على حقوق الرحمن فى التوبة عن الذنب فى حق الله إذ تقبل بمجرد الصدق فيها وإخلاص العزم على عدم العودة إلى الذنب . أما الخطأ فى حق بنى الإنسان فقد جعل الله من شروط قبول التوبة عنها أداء " حقوق العباد" كالوفاء بدين ، أو الاعتذار لمتضرر ، أو جبر ضرر ، أو غير ذلك من صور الوفاء بالتزامات . وإذا أضفنا إلى ذلك مفاهيم متعددة " كحق الجار" و"حق الطريق" والحق فى العمل والحق فى بيئة سليمة ، وحق الملكية ، وحقوق الأسرة وغيرها لوجدنا أن مفهوم حقوق الإنسان فى الإسلام أصيل وعميق حتى أنه يمتد أيضا لحقوق الأجيال المقبلة عبر وجوب النهى عن " إضاعة المال" والاقتصاد فى استخدام الماء ولو كان من نهر جار . كل هذه مفاهيم وإشارات إسلامية لمبادرات معاصرة . ومن هنا يبدأ خلق ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمعات ،

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )

## ثقافة حقوق الإنسان

---

وذلك بعد عودة كل مجتمع إلى جذوره وتراثه . ولا يفوتنا أن نشير إلى أن حركة حقوق الإنسان فى الغرب جاءت كرده فعل لأوضاع سادت المجتمع الغربى .

إنه بدون ثقافة حقوق الإنسان والوعى بها ، تختفى حرية الفكر الإنسانى ، وتتدهور أخلاقيات الناس ، وينقضى الحوار الإيجابى ، وتضيع فرص التقدم والنمو والازدهار ، بل تضعف مشاعر المواطنة والانتماء ، والسلام الاجتماعى . ولا أدل على ذلك مما يشهده العالم اليوم من ركود وتخلف بسبب انتهاك حقوق الإنسان وسيطرة قوى تقليدية ، تتنافى أساليب ممارستها مع حركة التاريخ وجدلية التقدم . فلن يتحرر الفكر دون امتلاك ثقافة الإرادة والانعتاق من التراث السلفى غير المتجدد . إن ثقافة حقوق الإنسان هى التى تعطينا الأمل فى أن يصبح القرن الحالى مظلة للحرية والمساواة والعدالة والإنسانية المتكاملة التى تختفى فيها الحروب والعنصرية ويزول فيها

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )

## ثقافة حقوق الإنسان

---

العدوان ويسود فيها التآخي بين الشعوب ، وتبادل المنافع  
من أجل الإنسان في كل مكان .  
السيدات والسادة

إن الإشكالية الثالثة في ثقافة حقوق الإنسان تقوم  
على محورين أولهما نشر هذه الثقافة وتعميقها، وثانيهما  
هو الحوار حول الاختلافات في فهمها .

وفيما يتعلق بالمحور الأول وهو نشر ثقافة حقوق  
الإنسان وتعميقها : أشير إلى أهمية التعليم في خلق ثقافة  
حقوق الإنسان . فالتعليم والإعلام هما أداة تشكيل الوجدان،  
وهما الموجه الثاني بعد الأسرة في تكوين النشء وصناعة  
المستقبل . ومن هنا ، فإنني أؤكد على أهمية أن تتضمن  
برامج التعليم في جميع مراحله تدعيم ثقافة حقوق الإنسان.  
ولا أعنى في ذلك تدريس المفاهيم المعاصرة لحقوق  
الإنسان في قوالبها الغربية ، وإنما أعنى ما أسميته آنفا  
إعادة اكتشاف الجذور الثقافية لمفاهيم الإنسان في تراثنا

## ثقافة حقوق الإنسان

---

العربى والإسلامى الأصيلة ، وذلك حتى يمكن تعميق القيم المستخلصة من هذه الحقوق فى إطار من الأصالة الثقافية. وقد لاحظت للأسف الشديد أن القليل جدا من منظمات حقوق الإنسان فى مصر يولى اهتماما بمسألة تدريس حقوق الإنسان اكتفاء برفع الشعارات فى المناسبات المختلفة أو إبراز السلبيات. كما أن القليل من جامعاتنا ومراكز البحوث يعطى اهتماما أصيلا بهذا الجانب الجوهرى من عملية بناء ثقافة حقوق الإنسان . والأمر هنا يحتاج إلى مشروع تنموى لثقافة حقوق الإنسان .. مشروع يقدم مناهج وأدوات تعليمية للطلاب وأدوات إعلامية للمواطنين ودورات تدريبية للمدرسين وكافة الممارسين فى مجالات التعامل مع حقوق الإنسان حتى تتدمج مفاهيمها فى مداركهم وعقولهم وضمائرهم فتعكس فى أنشطتهم وسلوكهم وممارستهم . ولا يفوتنى فى هذا المجال التشديد على ضرورة تعميق مبدأ المواطنة الذى أخذ به الدستور

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )



## ثقافة حقوق الإنسان

---

المصرى فى تعديله الثالث سنة ٢٠٠٧ ، فهو تطبيق فعلى لحقوق الإنسان ، إذ أن المواطنة هى روح الديمقراطية ، وتتبع من الإيمان بالإنسان ، وأساسها هو المشاركة فى إدارة الشئون العامة لبلده والمساواة بين الناس والتمتع بكافة حقوق الإنسان.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن تعميق ثقافة حقوق الإنسان لا يتسنى بغير تعميق الممارسة الديمقراطية ، لأن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات أو مؤسسات ، بل هى قيم تسود أنماط التفكير والسلوك ، وتدعمها ثقافة جوهرها احترام حقوق الإنسان . فالديمقراطية وحقوق الإنسان ركنان متلازمان متكاملان.

ولا يمكن أن يكتمل الحديث عن نشر ثقافة حقوق الإنسان فى مصر بدون الحديث عن محيطنا الإقليمى . فمصر دولة محورية تتأثر بمحيطها وتؤثر فيها . ولاشك أن وزن مصر يجعل دورها فى المحيط العربى والإسلامى

## ثقافة حقوق الإنسان

---

بالغ الأهمية فى بناء ثقافة حقوق الإنسان عربيا وإسلاميا .  
وهنا أشير على وجه الخصوص إلى دخول الميثاق العربى  
لحقوق الإنسان حيز النفاذ منذ أشهر قليلة وأرجو أن يلقى  
هذا الميثاق اهتماما فى دوائر البحث والإعلام والعمل  
المدنى ، لأن هذا الميثاق ينشئ آلية تعاھدية تتمثل فى لجنة  
من الخبراء المستقلين يتلقون تقارير دورية من الدول  
الأعضاء فى هذا الميثاق ويصدرون توصيات محايدة بشأن  
حالة حقوق الإنسان فى هذه الدول .

إن الجدير بالاهتمام فى هذا المجال - وهذه أيضا  
مسألة ثقافية بالغة الأهمية - هو أننا يجب أن نتعود على  
قبول النقد ، وليس القبول على مضمض وإنما القبول  
الإيجابى بعقل وقلب منفتحين على التغير للأفضل .  
فالتغير من سنن الحياة والكمال لله وحده . كل هذا من  
تراثنا وثقافتنا وينبغى أن يؤدى بنا إلى قبول الرأى والرأى  
الآخر ، وقبول النقد فى مسائل حقوق الإنسان بشرط أن

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )

## ثقافة حقوق الإنسان

---

يكون نقدا موضوعيا وبناء بدون معايير مزدوجة وبدون بواعث سياسية .

وفيما يتعلق بشأن المحور الثاني وهو الحوار حول الاختلافات الثقافية : فإنه يتم عن طريق الحوار بين الثقافات . إن هذا الحوار لم يحقق أهدافه حتى الآن ، فلا زالت أمامه كثير من التحديات التي تدعو إلى سوء التفاهم في كثير من المناسبات بسبب ظهور إدعاءات بالاستعلاء الثقافي تحت تأثير الزهو بالقوة الاقتصادية، ومحاولة البعض إعادة صياغة الثقافات لصالح الثقافة الغربية . ويتوقف في تقديرنا نجاح رسالتنا في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف الشعوب على أساس الحوار الثقافي، الإيمان بأن اللغة المشتركة بيننا هي القيم الدينية القائمة على احترام كرامة الإنسان ، فذلك يسهل علينا مهمة هذا الحوار .

## ثقافة حقوق الإنسان

---

لقد انطبعت بعض الصور السلبية عن ثقافتنا وديننا حتى توقع البعض صداما بين الحضارات وعلينا أن نخلق الظروف الضرورية لحوار حقيقى بين الثقافات على أساس أن الحوار يمكن أن يتغلب على الاختلاف ويستجلى كيف أننا نتفق فى قيم مشتركة أكثر مما تختلف . ولا بد أن نشير إلى غياب القاعدة الدينية فى بعض الممارسات الحضارية الغربية للوصول إلى مجموعة من القيم الحضارية العلمانية التى تولى شأن المادة بعيدا عن اللغة المشتركة فى الحوار والتى تتبع من القيم الدينية المشتركة كما أسلفنا.

هذا الغياب كان منطلقا لدى البعض للصراع مع الأديان وتشويه صورة الإسلام بما يحمله من قيم ثقافية نبيلة . ويجب أن يشمل هذا الحوار كيفية التغلب على الانحرافات الدينية وسوء استخدام الأفكار الدينية من أجل بواعث سياسية . وقد حدد الإسلام منهج هذا الحوار فى

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )



## ثقافة حقوق الإنسان

---

قوله تعالى " وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ " (سورة العنكبوت ، الآية ٤٦) .

### السيدات والسادة

إن الإشكالية الرابعة والأخيرة فى ثقافة حقوق الإنسان هى فى الالتزامات المترتبة على عالمية حقوق الإنسان : فقد تطور مفهوم العالمية لإنشاء جيل ثالث من حقوق الإنسان ينبع من التضامن بين أفراد الجماعة الدولية باعتباره ضروريا للوجود الإنسانى . وتشبع هذه الحقوق المصالح الجماعية للشعوب ، فهى ليست مجرد حقوق شخصية للإنسان شأنها فى ذلك شأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن أمثلة هذه الحقوق الحق فى التنمية، والحق فى البيئة، والحق فى السلام. فإذا كانت حقوق الإنسان الأخرى تتبع

## ثقافة حقوق الإنسان

---

من القيمة الإنسانية للإنسان، فإن حقوق الإنسان الجماعية التي تسمى بحقوق الشعوب تتبع من الطابع الاجتماعي للشخصية الإنسانية. والواقع أن هذه الحقوق الجديدة التي يؤدي إشباعها إلى تحقيق التنمية والسلام شرط لخلق المناخ المناسب للتمتع بسائر حقوق الإنسان. وعلينا أن نعمق ثقافة هذه الحقوق الجديدة لكي تكون شرعيتها الثقافية مدعومة بالشرعية القانونية.

وعلى الرغم من تطور مفهوم حقوق الإنسان على النحو المتقدم فقد أساء البعض ممارستها لكي تكون قيوداً على تطورها الفعلي وتحول دون توفير الحماية الحقيقية لحقوق وحرريات الأفراد والشعوب في كل مكان . أشير بذلك إلى المعايير المزدوجة للعديد من القوى الكبرى في تناولها لقضايا حقوق الإنسان ، وتجسيما لانتهاكات هذه الحقوق في بعض الأماكن وتجاهلها الكامل لانتهاكات أفدح في أماكن أخرى . كل ذلك يؤدي إلى ضرب مصداقية

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )

## ثقافة حقوق الإنسان

---

قضية حقوق الإنسان فى جوهرها . وبالإضافة إلى ازدواجية المعايير سياسيا تحت خلفية المصالح المتناقضة ، فهناك أيضا ما أسميه بازدواجية المعايير تجاه الحقوق الاقتصادية . ولا تعكس هذه الازدواجية فى تقديرى نقصا أو ضعفاً فى الشرعية القانونية الدولية فحسب ، بل تعكس هذا النقص أو الضعف فى الشرعية الثقافية لمعايير حقوق الإنسان فى المجتمع الدولى الأمر الذى أدى إلى عدم حمايتها بشرعية دولية قانونية تستند إلى معيار واحد . فطالما كانت هذه المعايير بعيدة عن النسيج الثقافى للشعوب أو كانت غير مندمجة فى القيم التى يؤمنون بها، فإن أفرادهم سوف يظلون بعيدا عن الالتزام بهذه المعايير .

وفى هذا الصدد أشير إلى مظهر من مظاهر التجاوز الدولى فى حماية حقوق الإنسان عن طريق ما سمي بالتدخل الإنسانى من الدول الكبرى ضد بعض الدول الصغرى تحت مسميات مختلفة منها حماية الديمقراطية أو

## ثقافة حقوق الإنسان

---

حماية حقوق الإنسان . كما حدث مع الصومال وهائتي ويوغسلافيا السابقة . وقد تطور هذا المفهوم فى ضوء مقررات القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ حيث اعتمد رؤساء الدول والحكومات ما يسمى بمبدأ مسئولية الحماية. ويقصد به التزام الجماعة الدولية بتقديم العون للدول لمواجهة عمليات إبادة الجنس وجرائم الحرب والتطهير العرقى والجرائم ضد الإنسانية ، وأنه فى حالة نكول الدول عن القيام بواجبها فإن مسئولية القيام بذلك تقع على عاتق الجماعة الدولية. إلا أن تفسير مبدأ مسئولية الحماية يجب أن يركز على أن حماية الشعب هى المسئولية الأصلية لدولته ذاته. فإذا تقاعست فى ذلك، فلا يجوز التدخل بالقوة لفرض هذه الحماية إلا من خلال مجلس الأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة. مثال أخرى يتعلق بالعولمة ، فقد تحولت إلى واقع قانونى يمثل اتفاقيات دولية شائعة فى قطاعات متزايدة من أوجه النشاط التى كانت فى صميم الاختصاص

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )



## ثقافة حقوق الإنسان

---

الداخلي للدول في عهد قريب. وقد أدى ذلك إلى تقليص دور الدولة الوطنية في العملية الاقتصادية وزيادة وزن المؤثرات الخارجية والأطراف غير الحكومية للشركات عبر القومية والمؤسسات الاقتصادية الدولية. وبالتالي لم يعد من الممكن أن تقتصر مسؤولية الدولة على حقوق مواطنيها وإنما يجب أن تمتد أيضاً مسؤولية الدولة وسائر أطراف العولمة عن أعمالها إلى كل تأثير سلبي يصيب حقوق مواطني دولة أخرى. والمثال الواضح على ذلك هو دعم المزارعين في الدول الغربية من جانب حكوماتهم بدعم مالي هائل يجعلهم أكثر قدرة على التصدير والمنافسة بينما يؤدي ذلك في نفس الوقت إلى تدمير الزراعة في الكثير من الدول النامية التي لا تملك القدرات المالية على دعم مزارعيها. فأين حقوق الإنسان في قضية الدعم الزراعي وما علاقتها بأزمة الغذاء العالمية ومن المسئول عنها ومن الضحية؟ وأين حقوق الإنسان في قضية حماية

## ثقافة حقوق الإنسان

---

الملكية الفكرية ولو أدى ذلك إلى هلاك المرضى الفقراء الذين لا يمكنهم الانتفاع بالحق في الصحة إلا عبر دعم لقدراتهم المالية وتقليص المفهوم المطلق للملكية الفكرية.

لقد كان أوضح مثال على الأثر المتعدى لسياسات الدول الكبرى وأضرارها الجسيمة بحقوق الإنسان وخاصة في الدول النامية هو الأزمة المالية العالمية الراهنة ، نريد أن نعرف - على سبيل المثال - كيف نحلل قواعد التجارة الدولية التي تفتح الحدود أمام السلع وتغلقها أمام البشر؟! كيف نفهم ذلك وكيف نفهم أيضاً أن السياسات الحمائية تحظرها اتفاقيات التجارة الدولية إلا في مجال الزراعة؟ كيف يستقيم تحرير هنا وحمائية هناك .. أم أن الأمر كله هو تحرير حين يناسب مصلحة الأقوياء وحمائية حين لا يناسب ذلك مصلحتهم.

## ثقافة حقوق الإنسان

---

### السيدات والسادة

إن عالمية حقوق الإنسان لا يجوز أن تكون مجرد صفة تلحقها لكي تضعف الشرعية الثقافية داخل كل دولة، وإنما يجب أن تتحول إلى التزام عالمي وممارسات عملية باحترام حقوق الإنسان تجاه جميع الشعوب وألا تصبح ضحية لسياسات ومصالح واحتكارات تقوم بها بعض الدول. ولناخذ من العولمة وثورة المعلومات ما تتبعه من إمكانيات لسرعة الاتصال من أجل التعبير الحر نحو التنوع الثقافي الذي يمثل تراثنا الإنساني، وتعزيز الحوار البناء بين الثقافات. إن الثقافة ليست سلعة. وخصوصية كل ثقافة يجب أن تلو على أي اعتبار، ولا يجوز للعولمة أن تتحدث باسم الثقافة، وإنما يجوز لها فقط بما تتيحه من وسائل الاتصال التكنولوجي العالمي أن تسهم في تفاعل التنوع الثقافي. كما أن الحوار بين الثقافات لا يمكن أن يتحقق ما لم تكن الثقافات مزودة بوسائل تعبر بها عن

## ثقافة حقوق الإنسان

---

نفسها، حتى تعيش في عالم القيم الثقافية المضافة التي يكفلها تنوع الثقافات . إن عالم اليوم هو حصيلة ما قدمه الإنسان للإنسان، ما قدمه كل شعب للشعوب الأخرى من خلال تنوع الثقافات وتجاوز هذا التنوع يجب أن ندافع عنه وأن نحافظ عليه، كما أن الحوار بينها يوحد الخيوط الثقافية في نسيج ثقافي عالمي يعطي الشرعية الثقافية لعالمية حقوق الإنسان.

إن عالمية حقوق الإنسان يجب أن تدعمها شرعية ثقافية عالمية تقوم على احترام التنوع الثقافي وإيمان بجميع الثقافات التي شاركت في صنع الإنسانية. وهو ما لا يتسنى بغير حل التناقض مع ثقافات أخرى تؤمن بالصراع أو الهيمنة أو ازدياد الأديان أو تدعو إلى الكراهية وتمهد لصراع الحضارات الذي روج له البعض للقضاء على الثقافات الوطنية وللترويج للثقافة الغربية باسم أسطورة الثقافة العالمية . إن إضفاء الشرعية الثقافية العالمية على

---

( مكتبة الإسكندرية : ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ )



## ثقافة حقوق الإنسان

---

حقوق الإنسان لا يتم بقرار دولى ولا بالتصديق على الوثائق الدولية لحقوق الإنسان ، وإنما يتم بالحوار الثقافى الرفيع الذى يؤمن جميع أطرافه بالتنوع الثقافى ويحول دون تلك الإمعان فى انتهاك حقوق الإنسان فى منابر عالمية تحت ستار المعايير المزدوجة للشرعية الدولية، وازدراء الأديان والإساءة فى ممارسة حرية التعبير اعتداء على المشاعر الدينية . إن حل هذه الأزمة لا يكمن فقط فى العدول عن هذه الممارسات، بل فى الحوار المستمر بين الثقافات، لأن الثقافة مسئولة عن توفير حد أدنى من المتطلبات التى تمكن الشعوب والدول من الوفاء بحقوق الإنسان. أما سياسة الاستعلاء الثقافى فإنها هى التى تشعل نار الصراع وتسقط القاعدة العالمية لحقوق الإنسان، لكى تظل حقوق الإنسان ساحة للصراع السياسى فى الدول وأداة من أدوات سياساتها الخارجية وكلمة حق يراد بها باطل.

## ثقافة حقوق الإنسان

---

إننا نعيش في محيط إقليمي ودولي تمارس فيها ما يناقض حقوق الإنسان. فلا يمكن لأي عربي أو مسلم بل وأي إنسان حر في هذا العالم أن يفهم علة بقاء الشعب الفلسطيني محروما من أرضه ومن حقوقه السياسية والاقتصادية تحت سمع وبصر مجتمع دولي لا يفتأ يذكرنا بقدسية حقوق الإنسان وهو لا يعلم أن هذه الحقوق هي جزء لا يتجزأ من نسيج ثقافتنا. هذه هي آفة انعدام المصداقية التي تجعل شعوبنا تتشكك في قضية عالمية حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن أخطاء الآخرين ليست مبرراً لعدم إصلاح أنفسنا بأنفسنا، فالله تعالى لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

وفقكم الله نحو تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر مبادئها عبر الدور التنويري الحضاري الذي تؤديه مكتبة الإسكندرية الخالدة.





مكتبة جامعة الإسكندرية



0687841

---

مطبعة مجلس الشعب